

الدولي الثاني للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود  
في تموز/يوليه ١٩٩٤.

وإذ تشير كذلك إلى ما عبر عنه إعلان ماناغوا من  
رأي مؤداته أن المجتمع الدولي يجب أن يوجه اهتماماً أكبر  
للعقابات التي تصادفها الديمقراطيات الجديدة أو  
المستعادة.

وإذ تحيط علماً بالأراء التي أعربت عنها الدول  
الأعضاء أثناء المناقشة بشأن هذا البند في دورتها  
التابعة والأربعين والخمسين،

وإذ تضع في اعتبارها أن أنشطة الأمم المتحدة هذه،  
التي يضطلع بها لدعم جهود الحكومات إنما تبذل وفقاً  
لميثاق الأمم المتحدة وبناءً فقط على طلب محدد من الدول  
الأعضاء المعنية،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن الديمقراطية والتنمية  
واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي أمور  
متراقبة ويعزز بعضها بعضاً، وأن الديمقراطية تقوم على  
إرادة الشعوب التي تعرب عنها بحرية من أجل تحديد  
النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية  
الخاصة بها، مع مشاركتها الكاملة في كافة مناحي حياتها،

وإذ تلاحظ أن عدداً كبيراً من المجتمعات اضطلعت  
مؤخراً بجهود كبيرة لتحقيق أهدافها الاجتماعية  
والسياسية والاقتصادية من خلال إرساء الديمقراطية  
وإصلاح اقتصاداتها، وهي مساع تستحق من المجتمع  
الدولي أن يدعمها ويعرف بها.

وإذ تلاحظ مع الارتياب أن مؤتمراً دولياً ثالثاً  
لديمقراطيات الجديدة أو المستعادة سيعقد في  
بوخارست،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام (١٥٤)، عن المساعدة  
التي قدمتها الأمم المتحدة في الماضي، بناءً على طلب  
الدول الأعضاء، وكذلك في المفاهيم والاعتبارات المهمة  
التي تتحصل بهذه المسألة.

#### ١ - ترحيب بتقرير الأمين العام:

٢ - تثنى على الأمين العام، وعن طريقه على  
منظمة الأمم المتحدة، للأنشطة المضطلع بها، بناءً على  
طلب الحكومات، لدعم جهود توطيد الديمقراطية، على  
النحو المبين في تقريره:

٣ - تعترف بأن المنظمة دوراً هاماً يجب أن تؤديه  
في تقديم الدعم المتضادر والمناسب والملائم من حيث  
التوقيت للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل إرساء  
الديمقراطية ضمن سياق جهودها الإنمائية؛

٤ - تؤكد وجوب أن تكون الأنشطة التي تضطلع بها  
المنظمة متتفقة مع ميثاق الأمم المتحدة؛

٥ - تشجع الأمين العام على مواصلة العمل من أجل  
تحسين قدرات المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات  
الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم المتضادر والمناسب  
للهجود التي تبذلها بغية تحقيق هدف إرساء الديمقراطية؛

٦ - تشجع الدول الأعضاء على تعزيز الديمقراطية  
وعلى بذل المزيد من الجهود للالهتداء إلى التدابير التي  
يمكن اتخاذها لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات في  
سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو  
المستعادة؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية  
ال العامة، في دورتها الحادية والخمسين، تقريراً عن تنفيذ  
هذا القرار، يشمل تبيان السبل والوسائل المبتكرة، فضلاً  
عن الأفكار الجديدة، اللازم اتباعها لتعزيز المنظمة من  
الاستجابة بفعالية وبطريقة متكاملة للطلبات التي تلتزم  
فيها الدول الأعضاء مساعدتها في هذا الميدان؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت  
لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "دعم منظومة  
الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل  
تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

الجلسة العامة ٩٦

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥

تعزيز التعاون الدولي وتنسيق  
الجهود في دراسة الآثار الناجمة  
عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيتها  
وتقليلها

إن الجمعية العامة.

إذ تؤكد من جديد قراراتها ١٩٠/٤٥ المؤرخ ٢١  
كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠، و ١٥٠/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون  
الأول / ديسمبر ١٩٩١، و ١٦٥/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول /

الاعتبار ضرورة أن تقدم البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة دعماً ملائماً لتحقيق هذا الغرض.

وإذ تحيط علماً بقرار الأمين العام المؤرخ ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥<sup>(٥٦)</sup> بشأن تنفيذ القرار ٢٠٦/٤٨،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل الجهود التي يبذلها لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٩٠/٤٥ و ١٥٠/٤٦ و ٢٠٦/٤٨ و ١٦٥/٤٧، وأن يواصل، من خلال آليات التنسيق القائمة، وبخاصة منسق الأمم المتحدة للتعاون الدولي بشأن تشيرنوبيل، إقامة تعاون وثيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة، بهدف تشجيع التبادل المنتظم للمعلومات، والتعاون، وتنسيق الجهود المتعددة الأطراف والثنائية المضطلع بها في هذه المجالات، مع تنفيذ البرامج والمشاريع المحددة في الوقت نفسه، وذلك، في جملة أمور، في إطار الاتفاقيات والترتيبيات ذات الصلة.

٢ - تدعو الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المانحة، والمؤسسات المالية ذات الصلة المتعددة الأطراف، وكذلك الأطراف المعنية الأخرى في المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى توفير الدعم للجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس لمواجهة آثار كارثة تشيرنوبيل، وتطلب إلى الأمين العام مناشدة الدول الأعضاء مواصلة وتكثيف هذه المساعدة.

٣ - تحيط علماً بإنشاء مركز علمي وتكنولوجي دولي للحوادث النووية والإشعاعية، في أوكرانيا. كخطوة هامة نحو تعزيز قدرات المجتمع الدولي على دراسة آثار هذه الحوادث وتخفيضها وتقليلها، وتدعم جمـيع الأطراف المهمـة إلى المشاركة في أنشطة المركز.

٤ - تعلن يوم ٢٦ نيسان /أبريل ١٩٩٦ اليوم الدولي لإحياء الذكرى السنوية العاشرة لحادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، وتدعو الدول الأعضاء إلى القيام بأنشطة المناسبة لإحياء ذكرى هذا الحادث المأساوي ولتعزيز وعي الجماهير بالنتائج المترتبة على هذه الكوارث بالنسبة لصحة البشر والبيئة في جميع أنحاء العالم.

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، في إطار بند فرعـي مستقل، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

ديسمبر ١٩٩٢، و ٢٠٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣.

وإذ تشير إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٩٠ المؤرخ ١٢ تموز / يوليه ١٩٩٠، ٥١/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ تموز / يوليه ١٩٩١، و ٣٨/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز / يوليه ١٩٩٢، وإلى مقرر المجلس ٢٢٢/١٩٩٣ المؤرخ ٢٢ تموز / يوليه ١٩٩٣.

وإذ تحيط علماً بالمقررات التي اتخذتها أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة ١٩٠/٤٥ و ١٦٥/٤٧ و ١٥٠/٤٦ و ٢٠٦/٤٨.

وإذ تلاحظ مع التقدير المساهمة المقدمة من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية التعاون من أجل تخفيف الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتقليلها، وأنشطة المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، وبخاصة لجنة الاتحادات الأوروبية، وكذلك الأنشطة الثنائية وأنشطة المنظمات غير الحكومية.

وإذ ترحب بالالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على أنفسها في الإعلان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة<sup>(٥٥)</sup>، الذي اعتمد في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥، بتكييف التعاون بشأن الحد من الكوارث الطبيعية والكوارث الكبرى التي تنشأ من التكنولوجيا أو تكون من صنع الإنسان، والإغاثة في حالات الكوارث، والانعاش وتقديم المساعدة الإنسانية في أعقاب الكوارث، من أجل تعزيز قدرات البلدان المتضررة على مواجهة هذه الحالات.

وإدراكاً منها لقرب حلول ذكرى مرور عشر سنوات على الكارثة التي شهدتها أنشطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، التي أصبحت أكبر كارثة تكنولوجية من حيث اتساع نطاقها وما ترتب عليها من آثار إنسانية وبيئية واجتماعية واقتصادية وصحية ومشكلات اجتماعية مشتركة، يتطلب حلها تعاوناً دولياً واسعاً ونشطأً وتنسيقاً للجهود المبذولة في هذا الميدان على الصعيد بين الدولي والوطني.

وإذ تعرب عن القلق الشديد لاستمرار ما تتعرض له حياة وصحة البشر، ولا سيما الأطفال، من آثار في المناطق المتضررة في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس، وكذلك في البلدان الأخرى الأكثر تضرراً بكارثة تشيرنوبيل.

وإذ تلاحظ استعداد أوكرانيا، ميديا، لقلق محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية بحلول سنة ٢٠٠٠، إذ تضع في